يجب أن تكون ما بين 50-100 بالمئ
العكام لـ«الوطن»: لابد من زيادة ا
شهرين والتحول للدعم النقدي يد

الأحد, 06-10-2024

| عبد الهادي شباط

اعتبر البعض أن تحفظ وزير المالية رياض عبد الرؤف في الاجتماع الحكومي
ويأتي ضمن حالة التخصص (الأكاديمي) التي يتمتع بها.

وحول أرقام نسب الزيادات التي صرحت بها وزارة المالية عن حجم الإنفاق الا
محمد خير العكام أستاذ القانون العام في جامعة دمشق لـ«الوطن» أنه لا يم
الاستثمارية المخصصة للوزارات والجهات العامة من 6800 مليار ليرة في الع
2025، بنسبة زيادة مقدارها 63 بالمئة تقريباً.

وأضاف: إلا بعد الاطلاع على حجم الموازنة العامة للعام المقبل 2025 ومقار
ليرة والعديد من أرقام ومؤشرات الموازنة مثل أرقام الدعم الاجتماعي في الم
الأرقام الجديدة للإنفاق الاستثماري في موازنة العام القادم.

لكن العكام اعتبر أنه على التوازي لتوجهات الحكومة في التخلص التدريجي
مليار ليرة.

وأكد العكام لابد من زيادة الرواتب والأجور، وأنه في حال تأخر الحكومة لأكثر
ستصبح (أي زيادة) غير مجدية وفاقدة لفاعليتها وغير نافعة، مقدراً أن الزيادة
وأن هذه الزيادة لا علاقة لها بتحول الدعم السلعي إلى الدعم النقدي لأنه لا
الدخل المحدود.

وحول أهمية التحول نحو سياسة الدعم النقدي لابد من عدم التسرع وضرورة
وحاجاتهم المعيشية، وذلك وفق أسس ومعايير دقيقة توفر الحصول على بيا
النقدي.

وكانت الجلسة الأولى لحكومة الجلالي وفقاً للخبر الحكومي شهدت نقاشاً حي
النظر، فيما يخص ضرورة عدم تقاذف المسؤوليات بين الجهات العامة من ج
في تسديد الالتزامات المالية، تفادياً لأي تراكمات في الحسابات وحرصاً على
التأكيد على ضرورة إنجاز القوائم المالية في مواعيدها.

بينما أظهرت وزارة المالية أن اللجنة الاقتصادية تناقش مشروع الموازنة العا
على الشق الاستثماري ومكونات الشق الاستثماري من الموازنة والمؤشرات
معطيات زيادة سعر الصرف في الموازنة العامة للدولة من 11500 ليرة سو
سورية للدولار في مشروع موازنة العام 2025 بزيادة مقدارها 17 بالمئة تقري
للوزارات والجهات العامة من 6800 مليار ليرة في العام 2024 إلى ما يقرب م
مقدارها 63 بالمئة تقريباً.

وأن اللجنة الاقتصادية رحبت بالملامح الكلية لمشروع الموازنة الاستثمارية للـ
بتعزيز وزيادة الإنتاج الوطني، انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على الذات والاستفا
مجالات الطاقة والزراعة والصناعة.